ناقشوا انعكاسات المشروع على الكويت والمصلحة العامة وفوائده

«المالية البرلمانية» بحثت مع وزير المالية تعديلات قانون الـ «بي.أو.تي»

■ الكندري: العبد العزيز سيقدم تعديلا على التغييرات التي قدمتها الحكومة سابقا لتحقيق خدمات أفضل

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

■ متفائلون بإقرار العديد من القوانين المدرجة على جدول الأعمال في ظل تعاون الوزير

■ الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة القانون باستفاضة دون تحديد مدة زمنية لعملها

بحثت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم السعود أمس المشروع الحكومي بشان قانون البناء والتشغيل والتحويل «بي.او.تي».

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين ان اللجنة ناقشت تفاصيل المشروع بقانون المقدم من الحكومة وانعكاساته على الكويت والمصلحة العامة وفوائده مبينا ان وزير المالية سيقدم تعديلا على التعديلات التي قدمتها الحكومة سابقا لضمان تقديم خدمات افضل للدفع نحو اقرار هذا القانون.

وعبر الكندري عن تفاؤله في اقرار العديد من القوانين المدرجة على جدول اعمال اللجنة في ضوء وجود الوزير الشيخ سالم الصباح واصفا اياه «بالعقلية المالية والاقتصادية من الدرجة الممتازة وصاحب الخبرة الطويلة في العمل النقدي والمالي». وقال ان وزير المالية اوضح في اجتماع اللجنة ان التعديلات التي سيتقدم بها تصب في مصلحة القانون والكويت وتدفع نحو تحريك عجلة التنمية وتطوير البلد وتشجيع المستثمرين الكويتيين والاجانب على جذب رؤوس الاموال واستثمارها في الداخل.

وكشف عن اتفاق اللجنة والحكومة على تشكيل لجنة مشتركة تضم عددا من اعضاء اللجنة المالية البرلمانية وعددا من مسؤولي وزارة المالية لدراسة القانون دراسة مستفيضة دون تحديد مدة زمنية لعملها

من جانبه، اكد النائب محمد الجبري انه تم التصويت في اللجنة المالية والاقتصادية على التعديلات التي تم اقرارها في المجلس المبطل الثاني المتعلقة بخصخصة الخطوط الجوية الكويتية والتي من ابرزها حفظ حقوق العاملين لافتا انه سوف يتم التصويت عليها في ثاني جلسة بدور الانعقاد المقبل.

مشيرا الى ان الحكومة وعدت بانه في غضون الاسبوع المقبل اذا وجدت تعديلات تفيد العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية فسوف يتم اخذها بعين الاعتبار.

عزى عائلة أسامة الباز

الغانم هنأ نظراءه في هندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس برقيات تهنئة الى رئيس المجلس الوطني في جمهورية هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز الفارادو ورئيس المجلس الوطني في جمهورية نيكاراغوا سانتوس رينيه نونيز تيليز بمناسبة الأعياد الوطنية.

كما بعث الغانم برقية تهنئة الى رئيس المجلس التشريعي في جمهورية كوستاريكا لويس فرناند مندوزا جيمينيز ورئيس المجلس التشريعي في جمهورية السلفادور سيغفريدو ريس موراليس ورئيس برلمان الجمهورية في جمهورية غواتيمالا بيدرو ماوادي وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية لبلادهم. بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقية تعزية إلى عائلة الباز في جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك لوفاة الدكتور أسامة الباز.

استنكر عدم وصول برنامج عمل الحكومة للمجلس حتى الآن

حماد: نأمل التعاون بين السلطتين لإنجاز العديد من المشاريع

■ على الحكومة أن تكون حريصة على تنفيذ خطة التنمية والالتزام بالنطق السامي

■ بعض الوزراء يعملون على تعطيل تنفيذ خطة التنمية وبخاصة في المشروعات المهمة

سعدون حماد

قال النائب سعدون حماد نحن في مجلس امة جديد ونتامل التعاون لانجاز العديد من المشاريع مستنكرا عدم وصول برنامج عمل الحكومة للمجلس حتى الان اضافة الى عدم تنفيذ خطة التنمية.

وطالب حماد الحكومة بضرورة ان تكون حريصة على تنفيذ خطة التنمية وكذلك ان يلتزم الوزراء بالنطق السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه بتنفيذ خطة التنمية.

واوضح ان بعض اعضاء الحكومة يعملون على تعطيل تنفيذ خطة التنمية وبخاصة في المشروعات المهمة التي حرص عليها سمو الامير لاسيما المتعلقة بالرعاية الصحية والمستشفيات. وتابع حماد ان هناك اربعة مستشفيات تمت الموافقة على انشائها منذ عامين في ايام الوزير السابق فاضل صفر الا ان وزير الاشغال الحالي عطل هذه المشاريع رغم انها اقل اسعار مشيرا انه وجه اكثر من سؤال لوزير الاشغال ولم تصل الاجابات حتى الان.

وخاطب سمو رئيس الوزراء بان لديه الفرصة قبل بداية دور الانعقاد ان يكون هناك تعديل وزاري لاختيار الافضل من اعضاء الحكومة لاسيما وان بعض الوزراء الحاليين غير منتجين ويعطلون العمل.

واوضح انه لا يوجد اسباب مقنعة لدى وزير الاشغال لالغاء المشروعات المشار اليها خاصة وانه مضى على تعيين الوزير مايقارب سنة ونصفا وبعد هذه المدة يلغي هذه المشاريع لافتا ان الشركات المعنية بالتنفيذ شركات عالمية ومثل هذه الخطوة بالالغاء قد تضر بسمعة الكويت.

واستطرد حماد سائلا الوزير عن مستشفى الجهراء الذي كان تقديرها 275 مليون دينار بينما رست مناقصتها بمبلغ 345 مليون دينار بفارق بين السعرين يقارب 70 مليون دينار

مطالب سمو الرئيس بضرورة تنفيذ خطة التنمية مشيرا الى انه سوف يطرح كل ماليديه في بداية دور الانعقاد في متابعة الحكومة لتنفيذ خطة التنمية.

دعا الحكومة لوضع جدول زمني لحل المشكلة نهائيا

الجلال: أزمة المرور ستزداد تعقيداً مع دوامات المدارس

■ معاناتنا تتطلب إيجاد الحلول العملية والواقعية وإنشاء المشروعات الخدمية الكبرى

طلال الجلال

دعا النائب طلال الجلال الحكومة إلى ضرورة وضع جدول زمني محدد للتخلص من مشكلة الازدحامات والاختناقات المرورية نهائيا، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة تعاون جميع الجهات الحكومية المختصة بالشان المروري مع وزارة الداخلية مثل الأشغال والتربية والبلدية وغيرها من الوزارات الأخرى لإيجاد حل لهذه المشكلة التي تؤرق الجميع منذ سنوات طويلة.

وأشاد الجلال في تصريح صحافي بما قامت به وزارة الداخلية في الفترة الأخيرة من إجراءات تتضمن شن حملات أمنية ومرورية للمساهمة في حل أزمة المرور، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية لا تستطيع حل مشكلة المرور بمفردها، مطالبا بقية الجهات الحكومية التي لها علاقة بالمشكلة بضرورة التعاون لوضع حد وإيجاد حل نهائي لتلك الأزمة، مبينا أن الداخلية كانت قد أوصت بمجموعة من التوصيات في ورش عمل سابقة مع الوزارات الأخرى ولكن شيئا من هذه التوصيات لم ينفذ.

ولفت الجلال إلى أن أزمة المرور تزداد تعقيدا في فترة دوام المدارس والجامعات، مضيفا: كنا لا نشعر بها أثناء فترة الصيف ولكن مع بدء المدارس تتعقد المشكلة وتزداد الاختناقات وحركة المرور تقف تماما في كثير من المناطق.

وأكد الجلال أن المشكلة تتطلب إيجاد الحلول العملية والواقعية وإنشاء المشروعات الخدمية الكبرى كمشروع مترو الأنفاق الذي أصبح مطلبا ملحا لتخفيف الازدحامات المرورية والتخلص منها بشكل جزئي.

وتساءل عن الاسباب التي جعلت مشروعا حيويا مثل مترو الأنفاق حبيس الأدراج لسنوات وعدم البدء به فعليا حتى هذه اللحظة، إضافة إلى عدم العمل بمشروع النقل الجماعي الذي يسهم بشكل مباشر في تخفيف الازدحام وعدد السيارات التي تقوم بتوصيل الابناء للدراسة في المدارس أو العمالة التي تعمل في مكان واحد.

واشار الجلال إلى أن الكويت بحاجة إلى تطوير شبكة الطرق وخصوصا الطرقات السريعة وتوسعة المداخل والمخارج الفرعية، وإنشاء طوابق ثانية وثالثة من الشوارع في بعض طرقات العاصمة تحديدا، إلى جانب البدء بإنشاء منظومة متكاملة من الأنفاق والجسور العلوية وتوسعة الطرقات الحالية وفتح الانفاق.

ودعا الحكومة إلى ضرورة تشكيل فريق متخصص بوضع رؤية واضحة لتعديل الطرقات وتطويرها وتقديم دراسة مفصلة بهذا الشان للنظر في جدواها على المدى البعيد ومنحها صفة الاستعجال في حال توافقها مع تطلعات المرحلة التي تتطلب منا عدم التريث للحاق بركب الحضارة المنشودة.

وشدد على ان مواجهة الأسباب الهندسية لمشكلة المرور يجب أن تاخذ بعين الاعتبار مستقبلا للعمل على استيعاب شبكة الطرق للأعداد الكبرى من السيارات وتنامي أعداد القاطنين في الكويت، وتحقيق الاستغلال الأمثل للشبكة، بما يمكن من الوصول بسعتها العملية إلى أقرب الدرجات مطابقة لسعتها التخطيطية، ما يضمن سلامة قائدي المركبات من المواطنين والمقيمين.

الطريجي يقترح توحيد اعتماد التوقيع الصادر من الغرفة للشركات

تقدم النائب عبدالله الطريجي باقتراح برغبة يقضي بتوحيد اعتماد التوقيع الصادر من غرفة التجارة والصناعة للشركة أو المؤسسة ليعتمد لجميع الدوائر الحكومية. وقال الطريجي ان القطاع الخاص يمثل صرح اقتصادي مهم ينطوي تحته الكثير من الشركات والمؤسسات الكويتية التي يجب على مؤسسات الدولة الاهتمام بها وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها ومن ذلك اعتماد التوقيع حيث نجد هناك اعتمادا لغرفة التجارة وآخر للشئون بينما وزارة الداخلية هناك اعتمادان للتوقيع واحد للمرور والثاني لتنفيذ الأحكام وهلم جرا. واضاف كما إنه فيما يتعلق بمندوبي الشركات فتجد أنه عندما يراجع مندوب الشركة للشؤون إدارات المرور فإنها ترفض ذلك وتشترط حضور مندوب المرور أو صاحب الشركة نفسه الأمر الذي أصبح عائقا ومصدر إشكالات متكررة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص... ولتسهيل الإجراءات وعدم إشغال أصحاب الشركات والمؤسسات بدوامة من الروتين لا طائل منها. وزاد لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة «بتوحيد اعتماد التوقيع الصادر من غرفة التجارة والصناعة للشركة أو المؤسسة ليعتمد لجميع الدوائر الحكومية وتعميم ذلك على مؤسسات وإدارات الدولة ذات العلاقة وكذلك السماح لكل مندوبي الشركات والمؤسسات لإنجاز المعاملات طالما قدموا ما يثبت صحة انتمائهم للجهة التي يعملون لديها».

التميمي: لابد من أخذ توصيات «المحاسبة» حول مشروع مناقصة محطة الزور

كتب مصطفى كامل

شدد النائب عبد الله التميمي على ضرورة الاخذ بتوصيات لجنة التحقيق بديوان المحاسبة فيما يخص مشروع مناقصة محطة الزور مطالبا بالاخذ بهذه التوصيات واحترام راي اللجنة واضاف انه بما ان الشروط الفنية لم تتوفر لدى الطرف الذي تمت ترسية مشروع محطة الزور عليه فلابد من الذهاب الى العرض الاخر الذي يليه متى كانت تنطبق عليه الشروط الخاصة بانشاء محطة ضخمة كمحطة الزور بتكلفة ٥ مليار على مدى 40 عاما.

وعلى صعيد اخر وفيما يتعلق بالمطالبات النيابية بضرورة التعديل الحكومي قبل بدء دور الانعقاد المقبل اكد التميمي انه يستبعد ان يكون هناك تعديل حكومي او تشكيل وزاري جديد قبل بدء دور الانعقاد المقبل مشيرا انه ربما يتم هذا الامر بعد بداية عمل مجلس الامة بدور الانعقاد القادم وتحديدا على نهاية السنة الخالية ومطلع العام الجديد.

متمنيا ان يكون التشكيل او التعديل الحكومي المرتقب يعمل على نزع فتيل الازمة بين السلطتين.

بعد دراسة موسعة أجراها المركز طوال الفترة الماضية

«اتجاهات للدراسات» يضع 52 أولوية مستحقة توازن بين مطالب المواطن ورؤية الدولة لسنة 2035

شهدت الساحة المحلية في الآونة الأخيرة جدلا حول الأولويات التشريعية لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني القادم وهو الجدل نفسه الذي يواكب أعداد جدول الأولويات في كل فصل تشريعي لدرجة أن رئيس مجلس الأمة الحالي مرزوق الغانم لجأ لأعداد استبيان لمعرفة أولويات المواطن.

ودائما جدول الأولويات يعكس مطالب نيابية أو حكومية آنية من دون الاستناد إلى معايير علمية وخطط تنموية أو أهداف استراتيجية للدولة،ولم تحقق الأولويات المتفق عليها بين السلطتين في الفصول التشريعية السابقة أهدافها في تنمية المجتمع وتطوير الخدمات ولن تحقق أولويات دور الانعقاد الثاني القادم هدفها أيضا ما لم تستند تلك الأولويات لعدة معايير قائمة على تحديد الهدف من الأولوية وانعكاساتها ماليا ومجتمعيا وعلى مستقبل الأجيال القادمة وكذلك حتمية أن يواكبها تغيير جذري في نهج عمل الحكومة فلا معنى لصدور قوانين لا تنفذ أو يتبين صعوبة تطبيقها فتدخل في ثلاجة الحكومة وتعطل عمل قطاعات مهمة في الدولة.

وفي هذا السياق أعد مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد المضاحكة دراسة تحدد قائمة أولويات مستحقة للوطن والمواطن تشمل «52» أولوية متنوعة تستند إلى مجموعة من المعايير والضوابط التنموية والمجتمعية وكذلك أعد المركز قائمة من القرارات والإجراءات الوزارية تشمل 30 موضوعا التي يجب أن تتخذ في شأنها قرارات وإجراءات لتغيير نهج العمل الحكومي ومن تلك المعايير.

رؤية الدولة لسنة 2035 والتي حددت أهداف وسياسات فلايجب أن تكون الأولويات متناقضة مع تلك الأهداف والسياسات وهي سياسات وأهداف قائمة بشكل رئيسي على معالجة الاختلالات الاقتصادية والتركيبة السكانية والتنمية البشرية وتطوير الخدمات وتحديث المرافق والبنية التحتية وحل مشكلة البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

أن تكون ضمن المتطلبات التشريعية للخطة الآنمائية الخمسية للدولة الحالية أو الجاري أعدادها ومن المقرر أن تبدأ فعليا مع أول أبريل 2014 المقبل فهناك أكثر من أولوية كانت ضمن المتطلبات التشريعية لخطة التنمية لم تقر على الرغم من أن سنوات الخطة تنتهي فعليا في 31 مارس المقبل.

أن تكون في سياق تحقيق الرغبة الأميرية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري ما يعني أهمية التركيز على مشروعات القوانين التي تحقق هذا الهدف بعد أن مضت سنوات دون تقدم ملحوظ نحو تحقيقه وفي مقدمة الموضوعات التي تحتاج إلى معالجة في هذا الصدد بطء الدورة المستندية والإخفاق في استقطاب رؤوس الأموال وتراجع بنية الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية.

أن تكون مترجمة للمضامين السامية في النطق السامي والخطاب الأميري في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي لمجلس الأمة وكذلك في أدوار الانعقاد السابقة حيث ركز النطق السامي على حزمة من الملفات التي تحتاج تشريعات لإصلاحها. أن تكون معبرة عن مطالب نيابية ومجتمعية عامة وليس رؤى فردية ويكاد أن يكون هناك اتفاق مجتمعي على مجموعة من القضايا التي تحتاج تشريعات عاجلة لحلها وهي: الصحة والتعليم والسكن والبطالة والبنية التحتية والمرافق العامة.

أن تكون مهمة للوزارة في سبيل تحقيق برنامجها الإصلاحي والتنموي وكذلك لمساعدت الوزارة في تنفيذ دورها في برنامج العمل الشامل للحكومة.

وفي ضوء المعايير المشار إليها أنفا يقترح مركز اتجاهات للدراسات قائمة من الأولويات التشريعية في دور الانعقاد العادي الثاني القادم لمجلس الأمة على النحو التالي:

في المجال الاقتصادي والتنموي:

في مجال الإصلاح الاقتصادي والتنموي هناك حزمة من التشريعات المطلوب إقرارها منها:

قانون في شأن الخطةالإنمائية الخمسية الثانية للدولة،حيث ستنتهي الخطة الأولى في 31 مارس المقبل «من المهم أن تكون واقعية تناسب قدرات الجهاز التنفيذي للدولة تركز على مجموعة من المشروعات التنموية والمستهدفة تطوير الخدمات وتحديث البنية التحتية وتوفير فرص عمل».